التعددية السياسية في ظل الإصلاحات الجزئية

في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أ. حسين قادري
قسم العلوم السياسية
جامعة باتنة

ملخص:

يحاول هذا المقال رصد التعددية السياسية في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربية، من منطلق خصوصيات هذه البلدان، التي تتميز في كثير من الجوانب عن البلدان العربية الأخرى، وهو ما جعل مسيرتها السياسية تأخذ طابعا خاصا. إلا أن التحولات الداخلية والإقليمية والدولية التي حصلت عقب نهاية الحرب الباردة، كان لها الأثر البارز في دفع هذه البلدان للعمل على مسايرة الأوضاع الجديدة، ومن ثم نتوقع أنها ستعرف انفتاحا في المستقبل، مقارنة بالفترات السابقة.

Résumé

Cet article tente d'étudier le pluralisme politique dans les pays du Conseil de Coopération du Golfe, à partir de leurs spécificités par rapport aux autres pays arabes, ce qui confère une certaine particularité a leur évolution politique.

Cependant, les changements internes, régionaux et internationaux qui ont eu lieu depuis la fin de la guerre froide, ont clairement incité ces pays à chercher à s'adapter à la nouvelle situation, et de ce fait, nous prévoyons qu'ils connaissent une ouverture à l'avenir.

المقدمة

إن الكتابة عن التعددية السياسية في العالم العربي كمن يكتب عن ظاهرة موجودة وغير موجودة، نريد أن تكون لأنها ضرورية ومن متطلبات العصر، ولكنها صعبة التحقيق، وعليه فمن الوهلة الأولى هناك إحساس بالكتابة عن واقع مهلهل يبعث على الأسف، ومن ناحية أخرى آفاق واعدة إذا وقعت هناك خطوة شجاعة، آخذين في عين الاعتبار سلبيات الحاضر وإمكانية تجاوزها مستقبلا.

لا تخرج بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1] عن هذا الطرح، بل مقارنة ببعض البلدان العربية الأخرى فإنها أكثر بطء وتأخرا بالأخذ بالتعددية السياسية، وهذا راجع إلى خصوصياتها التي تنفرد بها عن باقي البلدان العربية.

تتقارب وتتشابه البلدان الستة لمجلس.ت.د.خ.ع في الاعتماد على التركيبة القبلية (القبيلة السياسية)، وأنظمة حكم وراثية تدعى بأن لها خصوصية، هذه الخصوصية تعطيها الحق في رسم توجهاتها السياسية خاصة وأنها تنبع من تقاليدها وعاداتها، بمعنى ديموقراطية معايشة لأوضاعها وليست مستوردة والتي تنظر إليها كبدعة وكل بدعة غير مستحبة.

إن العائدات النفطية لهذه البلدان قد ساهمت في تهدئة الوضع السياسي، ولم تضغط في اتجاه يؤسس لتعددية سياسية معترف بها، نظرا للخدمات المجانية التي تقدمها الأنظمة للمجتمع، إلا أنه من ناحية أخرى جلبت للمنطقة أفكارا وقيما اعتبرتها دخيلة على منظومة القيم القبلية الموروثة، ومن هنا نشب صراع بين قيم مألوفة تدعي لنفسها العصمة وقيم دخيلة لا تثق فيها ولكنها مجبرة على التعامل معها، ومن ذلك الانفتاح السياسي وتبني الديموقراطية كخيار يفرض نفسه يوما بعد يوم، نظرا للتغيرات الحاصلة داخليا وإقليميا ودوليا.

وهكذا تطلب الواقع التعامل مع هذه الظاهرة بطرق مختلفة، بمعنى حسب تطور وطبيعة كل دولة، فنجد أن الكويت والبحرين قد قطعا أشواطا في التهيئة للتعددية السياسية، بينما بلدان أخرى مازالت تتحفظ تجاه هذا الخيار، بحجج مختلفة بما في ذلك أن الشعب يعارضها.

---

[1] ابتداء من هذه الصفحة، ستختصر تسمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى: مجلس.ت.د.خ.ع.

مما تقدم تأتي هذه الدراسة لتبحث في موضوع التعددية السياسية في بلدان م.ت.د.خ.ع، وهي بذلك تهدف للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هو واقع التعددية السياسية في دول م.ت.د.خ.ع، إن وجدت؟
- وما هي العوامل المشجعة والمعرقلة لهذه التعددية؟
- كيف تعاملت هذه الدول مع مطلب التعددية السياسية، الذي ما فتئ يتزايد نتيجة

ضغوط داخلية وإقليمية ودولية؟

- وما هو مستقبل التعددية السياسية في ظل الأوضاع الراهنة؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب دراسة لحالة البلدان المعنية من الناحية التاريخية والسياسية والاقتصادية بل والاجتماعية، مما يجعل مناهج الدراسة متنوعة، وهذا بغرض إعطاء إجابات أكثر قربا من الواقع، في ظل صعوبة الادعاء بالكمال ما دام باب البحث مفتوحا وسيبقى كذلك.

1- دول الخليج قبل إنشاء مجلس.ت.د.خ.ع.

بعد أن خضعت بلدان الخليج العربي للسيطرة الاستعمارية بمختلف صورها وتنافست القوى الكبرى على ثرواتها النفطية،[1] وجدت نفسها مع الاستقلال تنطلق من الصفر في سعيها إلى اكتساب نمط الحياة العصري، إذ من الصعب تغيير قيمه ومفاهيمه بسرعة للوصول إلى مفهوم الدولة الديموقراطية.

لقد كانت منطقة الخليج قبل خمسة عقود تمثل حواضر ساحلية تضم بضع آلاف من الناس يشتغلون بالصيد أو باستخراج اللؤلؤ، أما غالبية فبدو رحل يلهثون وراء الماء والكلأ ولم يألفوا نمط الاستقرار وما يعنيه ذلك من حي وسوق وقانون..الخ.

وهكذا فإن غالبية سكان هذه المنطقة يفتقدون الثقافة الحضرية، أي ثقافة المدينة، وجاء توطين القبائل الرحل في المدن دون أن يصاحبه سعي لبناء مجتمع مدني، لأن الواقع المفضل هو تدعيم فكرة المشيخة ذات السلطة المنفردة، ومن ثم

[1] - محمد نصر مهنا، دليل الخليج العربي: دراسة في تاريخ العلاقات الدولية الإقليمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة طبع، ص 5.

فإن شروط قيام مجتمع مدني فعال لم تكن متوفرة. من الناحية الظاهرية تملك الكيانات الخليجية كل مظاهر الدولة من حدود ـ مع بعض الخلافات ـ كما أن لها سيادة وحكومة وجيش وعلم وعملة ومختلف مؤهلات التنمية، ولكنها لا تملك شعبا يدرك المفاهيم التي تترتب عليها كل هذه المظاهر، وهكذا انحرفت تلك الكيانات إلى توزيع العائدات النفطية على المواطنين واقتصر واجب المواطن على إعلان ولائه للدولة التي تتمثل في الأسر الحاكمة التي عملت على الحفاظ على قيم العصبيات القبلية.[1]

ومع التطور أصبح من الصعب إغفال التحولات التي حدثت في بلدان الخليج العربية، إذ حدث تغير في القواعد المادية للوضع الاجتماعي وصاحب ذلك تبدل في العلاقات الاجتماعية وزوال أنماط من أصول التعامل القديمة وقيام روابط تنظيمية جديدة، ويمكن التعبير عن ذلك (بحرب المتغيرات)، وهي حرب غير مرغوب الاعتراف بها، بالرغم أن لها أثارا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية.[2] بمعنى آخر فإن التغيير الحاصل لم يكن في الإنسان ذاته، بل في محيطه، فعلى سبيل المثال تم تشييد مدن كبيرة كالكويت والرياض ودبي، وهي تشبه كلها لوس انجلوس الأمريكية. حيث تم تخطيطها لتكون مجتمعات حضرية ذات نزعة استهلاكية، وليست مراكز للإنتاج كما هو الحال في المغرب.[3]

لقد ساهم في إعادة تشكيل السلوك الفردي والنمط الحياتي العام لدول مجلس.ت.د.خ.ع الستة،* ثلاث متغيرات مستقلة، لعبت دورا مهما في تحريك موضوع التعددية السياسية في هذه البلدان وهي:

1 ـ بناء المدن.

2 ـ التجارة والخدمات.**

---

[1] ـ إسماعيل الشطي، تعقيب على بحث علي خليفة الكواري، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديموقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد 276، فيفري 2002، ص ص138 - 139.

[2] ـ محمد جواد رضا، صراع الدولة و القبيلة في الخليج العربي: أزمات التنمية وتنمية الأزمات، مركز دراسات الوحدة العربة، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص32.

[3] - محسن خضر، عن:حسن مدن، الثقافة في الخليج، أسئلة برسم المستقبل، المستقبل العربي: العدد 282، أوت 2002، ص 167.

* - الدول هي: السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، عمان، البحرين.

3 - التربية والتعليم.

وهذه المتغيرات الثلاث في صراع مع متغيرات أخرى كانت معتمدة وهي:

1 - الرعي 2 - الصحراء 3 - التقليد

ويمكن تخيل عملية الحرب الصامتة بين هذه العناصر وعملية التفاعل بين المتغيرات الحضارية في مجتمعات الخليج على النحو التالي:-

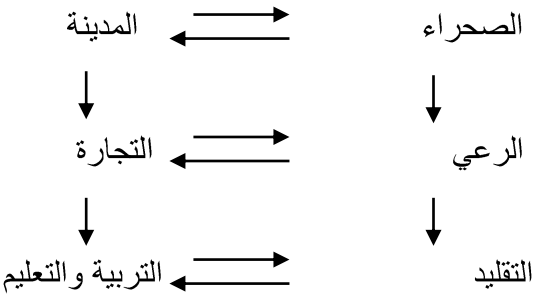

يلخص هذا الشكل مصدر الأزمات والخلل الحاصل بين عصور البداوة الطويلة والتنافس على موارد العيش الشحيحة في المنطقة، وبين الدولة التي جنحت إليها مجتمعات الخليج عندما جاء زمن الاستقلال والعائدات النفطية الضخمة. فمع هذا التغير سعت هذه البلدان إلى تقديم نفسها للعالم وخاصة للبلدان الصناعية الديموقراطية على أنها تكوينات سياسية حديثة تتعامل بمنطق الدولة، لكي تندمج بسرعة في المنظومة الدولية. بالرغم من وجود مخاطر تهددها.*

2 - دول الخليج بعد إنشاء مجلس.ت.د.خ.ع.

يعود إنشاء مجلس.ت.د.خ.ع. إلى زيارة ولي العهد الكويتي إلى الإمارات العربية المتحدة في 16 ماي 1975. ففي بيان مشترك للبلدين تمت الدعوة إلى

** - - يعتقد محمد جواد رضا في المرجع السابق ذكره، أن التصنيع يقابله الرعي، ص33. إلا أن التصنيع في هذه البلدان يتعلق بالصناعات التحويلية وخاصة في ميدان المحروقات، مع ملاحظة أن هذه البلدان لا يشتغل مواطنيها في الصناعة إلا بنسبة ضئيلة جدا، حيث يعتمد القطاع على اليد العاملة الأجنبية، بل هذه البلدان تسير مختلف شؤونها بالأجانب، مما يفسر نسبتهم العالية التي قد تفوق عدد مواطنيها في بعض المراحل. أنظر:عبد الرزاق فارس الفارس، القوى العاملة، في: نادر فرجاني، (محرر)، العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، طبعة الأولى، 1983، ص 32.

* - أنظر الملحق رقم 1.

تشكيل لجنة وزارية مشتركة، وفي 1978 زار السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، حيث أسفرت زيارته تلك عن إبداء نية الأطراف إلى بذل الجهود للوصول إلى وحدة بناء على الروابط الدينية وأماني شعوب المنطقة لتحقيق التقدم.[1]

وفي نوفمبر 1980، في القمة العربية في عمان أطلع أمير الكويت الزعماء الخليجيين على التصور الكويتي لإستراتيجية خليجية للتعاون في جميع المجالات. وهو ما تجسد في مشروع كويتي للتعاون الخليجي أرسل في جانفي 1981 إلى الدول المعنية، و في 4 فبراير من نفس السنة تم لقاء بين القادة الخليجيين الستة في الرياض بالسعودية، وهذا لوضع الهيكل التنظيمي، وصدر بيان لإنشاء مجلس التعاون من بين ما جاء فيه: "إدراكا من كل من الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت لما يربط بينهما من علاقات خاصة وسمات مشتركة نابعة من عقيدتهما المشتركة وتشابه أنظمتها ووحدة تراثها وتماثل تكوينها السياسي والاجتماعي والسكاني وتقاربهما الثقافي والحضاري."[2] فقد تم الاتفاق على إنشاء تجمع بين دول الخليج العربية المذكورة.

وهكذا ظهرت كتجمع مهم مجموع مساحته تزيد على مجموع مساحة أوروبا الغربية وتركيبة سكانية متجانسة، وهذا ما يعطي لأبناء المنطقة شعورا بالهوية المشتركة وتشابها في التاريخ وفي النظرة للعالم الخارجي ومصادر التهديد للأمن الداخلي، إن الإجماع المحقق في وجهات النظر هذه هو الآلة المحركة لمشروع التوحيد الخليجي متمثلا في مجلس التعاون والذي سيحاول أن يتحرك سياسيا على وتيرة موحدة أو متقاربة فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية.

كما يعد هذا التجمع من أقوى التجمعات الاقتصادية،* إذ يملك أعضاؤه ما يقارب نصف احتياطي نفط العالم الثالث، كما يعتبرون مشاركون رئيسيون في التجارة الدولية والتمويل الدولي مجتمعين، يتصرفون ككتلة قوية في البنك الدولي وفي منظمة النقد العالمية ولهم دورهم في المنظمات الدولية الاقليمية، لدرجة أثارت هذه المنظومة الإقليمية إعجاب العالم الذي أصبح يراقب جهود تنميتها التي تبذلها،

---

[1] ـ محمد نصر مهنا، نفس المرجع السابق، ص529.

[2] ـ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ملف الأبحاث، جزء خاص بمناسبة قيام مجلس التعاون الخليجي، المجموعة التاسعة، مايو 1981، الكويت، ص 15 ـ 20.

* ـ كنموذج عن مؤشر التنمية في هذه البلدان، أنظر الملحق: رقم 2.

حيث أنفقت ملايير الدولارات على الخدمات الاجتماعية، فقطر رفعت نسبة المتعلمين فيها من صفر إلى 40% في عشرين سنة، وفي السعودية هناك ما يزيد عن 15 ألف طالب سعودي يتابعون تعليمهم العالي في الخارج،[1] هذا فضلا على البنية التحتية المنجزة في كل القطاعات. مع ملاحظة أن ذلك تراجع بتراجع العائدات النفطية، خاصة مع حرب الخليج الثانية وما بعدها، حيث زادت نفقات هذه الدول.

وبقدر ما تشكل هذه العناصر إيجابيات لهذه الدول بقدر ما تمثل التزاما أخلاقيا تجاه الشعب، بحيث لا تستطيع التهرب من هذا الالتزام في حالة ما إذا برزت للسطح تناقضات اجتماعية وسياسية، لأن هذه الدول تحولت إلى دول وظيفية ينصب اهتمامها على تأدية وظائف معينة للمواطنين، باعتبارها دول نشأت من ماضي متخلف، وبشأن هذا النموذج يعتقد هوبز بأنه: عندما يكون المجتمع على درجة وطيئة من التطور بحيث أن حالته السابقة على قيام الحكومة تكون حالة من الفوضى الموصولة التي لا تطاق، فإن الواقع إلى إنشاء حكومة لا يرتكز على أي أساس سوى الرغبة المستميتة للخلاص من أخطار الفوضى، وعليه فإنه من الناحية النظرية تكون حكومة ديكتاتورية وطاغية وهي الحكومة المناسبة[2]. والملاحظ على البيان الأساسي لمجلس.ت.د.خ.ع أنه ركز على تحقيق التنسيق والتكامل بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها، وهذا بوضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين دون التدخل في الشئون الداخلية لبعضها البعض، وهو ما ترك فرصة لكل نظام بالتعاطي سياسيا مع مواطنيه بخلاف النظام المجاور.

يمكن ذكر أسباب أخرى دفعت بلدان الخليج الستة إلى التكتل في مجلس.ت.د.خ.ع، وأهمها يعود إلى سببين، اقتصادي وأمني، فالاقتصادي فرضته معطيات مشتركة تتمثل في أن هذه الدول تعتمد في الأساس على مصدر واحد، وهو النفط كما تعتمد على الاستيراد الخارجي لمعظم السلع، ولديها فائض في ميزان

---

[1] - محمد جواد رضا، نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] - إنيس ل، كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة: عبد الله العربان، دار النهضة العربية، القاهرة، 1964، ص 571.

المدفوعات، كما تعاني من صغر حجم السوق الداخلي، وتعتمد على الأيدي العاملة الأجنبية بسبب محدودية سكانها، وكذلك ضعف القدرة الاستيعابية.[1]

أما السبب الأمني فيعود إلى صعوبة تحقيق كل بلد لأمنه بمفرده، وما يعتريه ذلك من استقرار ونمو اقتصادي واجتماعي وسياسي، إذ هناك عوامل أمنية تفرض الاندماج بين شعوب هذه الأقطار.[2] ولقد زادت أهمية الهاجس الأمني لهذه البلدان مع تطور العلاقات الدولية، والتحولات التي شهدتها الساحة الإقليمية، من الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى إسقاط النظام العراقي في 2003، مرورا بغزو العراق للكويت في 1990، وترابط كل ذلك مع النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والحرب ضد الإرهاب. وهي متغيرات فرضت على هذه البلدان الاحتماء بالو.م.أ، أكثر من الاعتماد على بعضها البعض، في ظل الضعف الذي وصلت إليه أمام التحديات والأخطار الداخلية والخارجية التي تتربص بها.

3 ـ واقع التعددية السياسية في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع.

إن القول بتماثل بلدان مجلس.ت.د.خ.ع، كما جاء في بيان تأسيس هذا المجلس ووجود سمات مشتركة بينها، لا يلغي وجود بعض الاختلافات بين أعضائها، إذ أن المسيرة التاريخية لكل بلد وتركيبته الاجتماعية والأسر الحاكمة فيه ومدى التعاطي السياسي مع الشعب أنشأ بعض التمايز، إلا أنه في الإطار العام نجد التماثل أكثر من الاختلاف، وعليه فإن الواقع السياسي يكاد يكون واحدا مما يجعلنا نفضل دراستها كوحدة. أما فيما تختلف فيه فيبقى من خصوصيات كل بلد يستحق دراسة خاصة.

لقد كان موضوع التعددية السياسية في بلدان مجلس التعاون غير ذي أهمية بفعل عوامل عديدة، توزعت على مستويات لم تلعب دورا في تبني هذه البلدان لهذه التعددية لأنها تنظر إليها نظرة الوافد الغريب الذي لا يتماشى والتقاليد الداخلية التي يغلب عليها الطابع القبلي والولاء للعائلة الحاكمة، وما عزز ذلك هو الرخاء الذي

---

[1] - محمد الرميحي، محاولات التجمع الاقتصادي والسياسي والثقافي الخليجي، في مجموعة من الباحثين، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1986، ص ص 749 - 750.

[2] - محمد الرميحي، محاولات التجمع الاقتصادي والسياسي والثقافي الخليجي، في مجموعة من الباحثين، تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، (ندوة)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، 1986، ص ص 749 - 750.

وفرته العائدات النفطية، بحيث انتفى عامل التنافس بين القوى الداخلية الفاعلة للتسابق إلى الصدارة لكسب القوى الشعبية بتقديم البديل الأحسن مادام الوضع القائم يوفر كل شي.

ومن بين ما تشترك فيه هذه البلدان مسألة توارث السلطة، لكن مازالت في بعضها غير محسومة بشكل قطعي، عرفي أو دستوري، وهذا دليل على أن هذه الدول هي كيانات سياسية قديمة تعتمد الأسلوب العربي ـ الإسلامي التقليدي أو العرفي في الحكم لحد الآن.[1]

ومن خلال ذلك فقد اشتركت بلدان مجلس.ت.د.خ.ع في مجموعة من العوامل أهمها:

1 ـ استئثار الأسر الحاكمة بالحكم دون مشاركة سياسية للآخرين، وهو ما يعني احتكارها لمصادر القوة والثروة في المجتمع.

2 ـ الاعتماد على التضامن القبلي الطائفي في الحكم.

3 ـ اختراق الدولة للاقتصاد بدخول القطاع العام في العملية الإنتاجية.

4 ـ نشوء طبقة مستفيدة في القطاع الخاص تعتمد على المناقصات والتوريدات.

وبشأن استئثار الأسر الحاكمة بالحكم فانه يختلف نسبيا من بلد لآخر، وسنتناول بعضها على سبيل المثال:

دولة الكويت: تعد الكويت السباقة إلى تأصيل العملية الانتخابية منذ 1921، وتعزز هذا بعد الاستقلال في دستور1962، حيث أن هذا الدستور لم يصدر عن الأمير بل من خلال مجلس منتخب شعبيا،[2] إلا أنه لم يسلم من العيوب، إذ منح وزنا أكبر للسلطة التنفيذية، و يبدو فيه أن الشعب الكويتي ملك السلطة إلا أن هذا الحق تعرض للتعطيل نتيجة تدخل النظام الحاكم الذي يعتبر أن هذا الدستور هبة للشعب يعطله متى أراد وليس حقا يمنع المساس به.

كما عمل النظام الكويتي على تقليص القاعدة الانتخابية، فاستبعد المرأة والعسكريين والشرطة... ورفع سن الناخب إلى 21 سنة، وهي إجراءات حرمت

---

[1] ـ خلدون حسن النقيب، الخليج إلى أين؟، المستقبل العربي، العدد 253، مارس 2000، ص13.

[2] ـ غانم النجار، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج، المستقبل العربي، العدد 268، جوان 2001، ص 102.

الغالبية من المواطنين من حق الانتخاب والمشاركة السياسية، بحيث لا تزيد نسبة المنتخبين في الكويت عن 15% من مجموع الكويتيين.

هذا فضلا على أن تلك القاعدة الصغيرة تم تفتيتها إلى عدد كبير من الدوائر الانتخابية بهدف الاحتفاظ على قدرة التأثير على الناخبين، إذ يكفي لمترشح أن يحصل على 400 صوت ليصبح نائبا في البرلمان، يمثل أمة لوطن تعداد سكانه يزيد عن مليونين نسمة، والوضع يزداد سوء إذا عرفنا أن نسبة المقترعين من عدد السكان لا يزيد على 5%.[1]

بالرغم من كل ذلك فإن الكويت من ناحية التهيئة للتعددية السياسية تعد رائدة مقارنة بالدول الأخرى، حيث نشطت القوى السياسية في الظهور العلني خاصة بعد تحرير الكويت في 1991، إذ توجد بها ستة تنظيمات سياسية، وإن كان وجودها غير قانوني إلا أن القبول الضمني للحكومة بذلك سوف يعزز من تقنين الأحزاب السياسية مستقبلا.[2]

العربية السعودية: بالرغم من أنها الأقدم والأكبر فإن التطور السياسي فيها اصطبغ بالحذر والبطء والتردد، حيث أنشأ الملك عبد العزيز بن سعود عام 1924 مجلس الشورى الأهلي والمشكل من 3 فئات، فئة الأعيان، وفئة العلماء، وفئة التجار، إذ تشترط مصادقة الملك على النتائج بعد أن تنتخب كل فئة مجموعة تمثلها، زد على ذلك فإن هذا المجلس له رأي استشاري فقط، واستمر الوضع كذلك إلى غاية التسعينيات من دون مجلس تشريعي.[3]

وبالرغم من محاولة الاستجابة للتحولات الحاصلة داخليا وإقليميا ودوليا، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية إلا أن ذلك لم يكن في مستوى تطلعات الشعب، حيث تم تأسيس مجلس شورى جديد من 90 عضوا، بعد أن كانوا 60 وهم لا ينتخبون ولكن يعينهم الملك، وهذا في الوقت الذي زادت فيه مطالب مختلف الهيئات والشخصيات والتي تمحورت مطالبها حول ثلاث نقاط أساسية وهي:[4]

1- المطالبة بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

---

[1] - نفس المرجع، ص 144.

[2] - غانم النجار، نفس المرجع السابق، ص 103.

[3] - نفس المرجع، ص 104 - 105.

[4] - نفس المرجع، ص 104 - 105.

2- اتخاذ إجراءات اجتماعية عادلة.

3- المساءلة الحكومية.

دولة البحرين: نفس الشيء يصح على البحرين كإمارة وراثية، حيث كان الأمير هو صاحب السلطة المطلقة، له سلطة تعيين ولي العهد والوزراء والأشخاص في المناصب الحساسة، ويرتبط مع قوى القبائل والأسر التجارية الكبيرة بضمان نفوذهم الاجتماعي والتجاري لكسب ولائهم، بينما يمنع أي نشاط سياسي أو حزبي أو صحافة حرة.[1]

هكذا كان الحال في البحرين إلى أن وصل الأمير عيسى آل خليفة للحكم سنة 1999 معلنا استعداده لمنح الشعب حقوقا سياسية أكبر وإرجاع البلاد للحياة الدستورية وإطلاق السجناء السياسيين ومشاركة المرأة في الانتخابات البلدية وتعهد بإعادة الحياة البرلمانية في وقت قريب، كما سمح بتأسيس أول جمعية لحقوق الإنسان في دول الخليج معترف بها.[2]

وفعلا تم تشكيل لجنة عليا لإعداد مشروع ميثاق العمل الوطني وتم الإعلان في 19.12.2000 عن قراره ببدء الحياة البرلمانية المتوقفة منذ 1975، وأجرى استفتاء في فبراير2001، أقام على إثره نظاما ملكيا دستوريا يفصل بين السلطات، وكان التصويت لصالح هذا الميثاق يومي 14 و15 فبراير2001 بنسبة 98,4%،[3] على أن هذه التجربة تحتاج لفترة للحكم لها أو عليها، وإن كان الترخيص الذي منح في بداية مارس لتنظيم مسيرة في هذا البلد للتعبير عن مساندة الشعب الفلسطيني ثم جوبهت بقوة أدت إلى وفاة شخص عندما تعلق الأمر بالتدخل لحماية السفارة الأمريكية، لها أكثر من دلالة، وهكذا فإن التعامل المتكرر مع الإرادة الشعبية كفيل بأن يضع هذا النظام في المحك الحقيقي، لأن الواقع هو الذي يؤكد في النهاية مدى صدق التحول السياسي وليس المواثيق والقوانين.

على أن هذه المبادرة توحي بأن ملك البحرين قد أختار الشكل الثالث للملك، وهو الملك المقيد بالقانون بدلا من الملك المطلق والملك الجمهوري الذي تكلم عنه أبي الضياف، باعتبار أن الملك المطلق معارض للشرع والعقل والرأي، مستلهما

---

[1] - مفيد الزيدي، مؤشرات التحول الديموقراطي في البحرين:من الإمارة إلى الملكية الدستورية، المستقبل العربي، العدد 270، 2001، ص 8.

[2] - نفس المرجع ، ص 13 .

[3] - نفس المرجع، ص 14 – 15 .

فكرة ابن خلدون، بأن جور الملك هو أقوى الأسباب في تدمير البلدان وتخريب العمران وانقراض الدول. وهكذا يصل أبي الضياف إلى أن الملك المقيد بقانون يدور بين العقل وبين الشرع، وخاصة عندما نعلم بأنه ينفذ الأحكام بآليات تنشد العدل من خلال مجلس الشورى الذي ينتخبه عامة الناس.[1]

وبالرغم من أهمية عامل استئثار الأسر الحاكمة بالحكم في قياس مدى تقدم أو تأخر الديموقراطية عموما والتعددية السياسية خصوصا في هذه البلدان، إلا أن ذلك وحده غير كافي، إذ يطرح البعض مجموعة من العناصر لتحقيق مشاركة سياسية فعالة كبديل عن الحكم المطلق وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك تبقى التعددية الحزبية هي الأساس في تقييم درجة ديمقراطية الأنظمة السياسية، لأن توفرها يعني وجود تناوب على السلطة ومعارضة تراقب الحكومة وتنافس في البرامج لمخاطبة الشعب والاحتكام إليه في النهاية عبر الانتخابات، وهذا يتأتى بتوفير مجموعة من المعايير أهمها:[2]

1 ـ مقدار المشاركة السياسية للأمة ونسب المقترعين من السكان، حيث من الممكن أن تحرم القوى المهيمنة في المجتمع بعض الفئات مثل ما بينا في حالة الكويت، وعليه فإن الحرمان قد يكون بسبب العنصر أو الجنس أو الدين ..الخ

2 ـ الوسيلة الثانية للقياس هي: وفرة مؤسسات المجتمع المدني، كالجمعيات والهيئات الخاصة والنقابات ففي حالة تواجدها بنشاط كبير مع حريتها واستقلالها عن الأجهزة الرسمية للدولة فإنها تكون صمام أمان للديموقراطية والتعددية السياسية خاصة.

3 ـ ضمان وجود تعدد الاتجاهات، إذ يحول ذلك دون احتكار النظام الحاكم للعمل السياسي، كما يعبر هذا التعدد عن وجود تشريع يسمح للأحزاب كي تظهر وتنشط، والمقصود هنا ليس الأحزاب الانقلابية، التي تعمل لحيازة السلطة والبقاء فيها، ولا تؤمن بالتداول على السلطة، وإنما نقصد تلك المتفتحة على المنافسة الشريفة والحرة والقابلة لقاعدة التداول على السلطة. بمعنى ليس تلك التي تطالب

---

[1] ـ فهمي جدعان، نحن و الديموقراطية: منظور تنويري، عالم الفكر، المجلد 29، العدد 3، يناير ـ مارس 2001، ص 153.

[2] ـ إسماعيل الشطي، نفس المرجع السابق، ص 143.

بالتعددية وإذا وصلت إلى الحكم أغلقت الباب إلى الأبد أمام الآخرين، وما أكثرها في العالم العربي.

4 ـ لبد من تداول السلطة بين الأحزاب السياسية الديمقراطية: باعتبار أن بقاء السلطة في يد حزب واحد من مؤشرات غياب الديموقراطية، وهو يدل على أن الحاكم يستخدم الديموقراطية ومظاهرها لتبرير حكمه الفردي، وهكذا تصبح عملية انتقال السلطة إلى يد المعارضة بمثابة صحة التجربة الديموقراطية في ذلك البلد، شريطة أن لا يحدث ذلك فوضى في البلاد.

5 ـ استقلال القضاء عن بقية السلطات، بمعنى لا يصبح القضاء مجرد جهاز حكومي، فعلى القضاء أن يضمن الرقابة على نفسه من سوء استغلال السلطة والانحراف بها، وألا تكون النظم الإدارية معوقا لتحقيق العدالة.

6 ـ ضمان الحريات العامة، ولعل أبرزها حرية التعبير والتجمع والتنقل والملكية وحرية الصحافة وتأسيس محطات البث وغيرها من وسائل الإعلام، فالإعلام مهم لتشكيل الرأي العام ولكن يبقى مصدره الشعب كبقية السلطات.

7ـ ضمان إنهاء الفقر والتعصب، وفي ذلك يرى روبن بأن ما لم يكن دخل الفرد السنوي في مستوى سبعة آلاف دولار،[1] فإن الديموقراطية لن تكون مستقرة، وفي نفس السياق يحذر روبرت كابلان في مقال بعنوان الديموقراطية الغربية كابوس للعالم الثالث، يحذر الغرب بعدم التبشير بالديموقراطية كعلاج لمشاكل دول على شفا الإفلاس وفي مجتمعات تمزقها العرقية والطائفية...الخ.[2]

إذا طبقنا المعايير السابقة الذكر على بلدان مجلس.ت.د.خ.ع، فإننا نجد في العنصر الأول وهو المشاركة السياسية للأمة ونسب المقترعين، تقتصر على البلدان التي يوجد فيها نظام الانتخاب، ثم حتى هذه البلدان مثل الكويت كما رأينا في رفع سن الانتخاب ومنع المرأة من المشاركة، فإن نسبة المسموح لهم لا تتجاوز 15% من الشعب الكويتي، بمعنى أن الدستور منح الحريات لكن القوانين التنفيذية تفرغ هذه الحريات من محتواها الحقيقي، فنجد مثلا قانون الانتخابات يتضمن في الغالب انتهاكات لقواعد الديموقراطية وضوابط اللعبة السياسية الحرة.

---

[1] ـ هذا يبدو مناسبا لدول الخليج، أما في الدول الفقيرة عموما فإن الأخذ به يجعلنا نقر بأنه يستحيل حتى التفكير في الديموقراطية.

[2] ـإسماعيل الشطي، نفس المرجع السابق، ص 137.

كما تدخل في هذا السياق درجة الوعي بالمسؤولية، ففي استطلاع للرأي بشأن اتجاهات الطالبات حيال قضايا الشأن السياسي أظهر بنسبة تقارب 80 بالمأة بأن المرأة البحرينية لا تميل إلى ممارسة السياسة وتولي المناصب الحساسة.[1] وهذا يعود إلى الإرث الثقيل من التقاليد التي علمتها بأنها لا تصلح لهذه الوظيفة.*

ـ أما بشأن الوسيلة الثانية للقياس وهي وفرة مؤسسات المجتمع المدني، فبعض البلدان مثل الكويت تتوفر فيها بكثرة وتنوع، والعمل بداخلها يتم باقتراع نزيه إلا أنها جميعها خاضعة لسلطة الحكومة التي منحت لنفسها حق حل مجلس إدارة، أي جمعية و إلغاء ترخيصها متى شاءت. كما أن تركيبة المجتمع لا تشجع على ظهور مجتمع مدني فعال.

في ظل هذا الوضع لا يستطيع المجتمع المدني أن يكون حارسا للتعددية السياسية إن وجدت، فضعف مؤسسات المجتمع المدني أو انعدامها يؤهل نظام الحكم التحكم في الحياة السياسية للبلاد كما يشاء، فالمجتمع المدني يشكل ضمانة لقيام واستمرار التعددية السياسية لأنه خزان الحركة السياسية وصمام الأمان لها.

ـ بشأن التعددية السياسية، فإن بلدان الخليج كلها لا تعترف بها وهي بذلك منعدمة تماما ولا تتبناها، عدا بعض التنظيمات السرية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين ونفس الشيء في البلدان الأخرى، وهكذا فإن الادعاء بالديموقراطية بلا أحزاب سياسية كمن يملك عربة بدون حصان.

فالأحزاب السياسية هي الأقدر على إنتاج برامج للإصلاح الشامل وهي الأضمن لتكريس مفهوم المواطنة وبدونها يلجأ الناس إلى أوعية أخرى (كالقبيلة والطائفة والجهوية.) فما معنى البرلمان بدون أحزاب وكيف يمكن تصوره؟

لقد خلق هذا الوضع صعوبة في مجلس الأمة الكويتي على سبيل المثال، حيث أن غياب الأحزاب أدى إلى غياب الأغلبية البرلمانية، فتحول البرلمان إلى

---

[1] ـ باقر سلمان النجار، المرأة في الخليج العربي في وداع قرن وإطلالة آخر. المستقبل العربي، العدد 261، نوفمبر 2000، ص 94

* ـ يمكن اعتبار منح منصب وزير لأمرأة في قطر، في الحكومة المشكلة في ماي 2003، يدخل في محاولة تخطي هذه التقاليد، لما تمثله من سابقة لم تحدث من قبل في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع.

منبر خطابي للاحتجاج دون تقديم مشروع بديل متكامل لجمع من المواطنين يؤمنون برؤية سياسية للإصلاح والتنمية.[1]

ـ كما أن هذا النهج لا يضمن مبدأ مهما، وهو التداول على السلطة، إذ أن غياب أحزاب ديموقراطية يجعل السلطة دائما مكرسة في جهة واحدة، وهذا هو حال بلدان مجلس التعاون الخليجي، فالدستور الكويتي مثلا لا يمنع الأحزاب السياسية صراحة ولكن في نفس الوقت لا يعترف بوجودها وإنما يتعامل معها كأمر واقع.

ـ فيما يتعلق بمعيار الضمانات الكافية للحريات، فإن البلدان التي اعتمدت على الدساتير كالكويت والبحرين تضمنت التعهد بتوفير حريات واسعة، إلا أن النظام الحاكم يسعى لمنع مبادرات تشريعية تضر بمصالحه، وهذا بالعمل على ضمان أغلبية برلمانية تستعيد من خلالها ما منحه الدستور من مكتسبات باسم القانون. فمثلا الدستور يمنح حرية التعبير إلا أن التشريع يعطي للحكومة الحق في فصل الموظف من وظيفته وسحب جواز سفره إذا ما اعتبرته تجاوز حدود النقد، وهذا ما حدث للكاتب السياسي عبد الله النفيسي، حيث سحب منه جواز سفره بما يتناقض ونص دستوري يمنح المواطن حرية التنقل.[2]

ـ أما فيما يتعلق بعنصر الفقر والتعصب فبلدان مجلس التعاون وصلت إلى حد الرفاهية، بينما المشكل الذي يطرح نفسه هو التعصب، لأنه يظل حجر عثرة أمام الانفتاح السياسي، فالحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ورقابة الحكم كلها مبادئ تقتضي نبذ التعصب القبلي والفئوي مهما كان مصدره.

ولعل هذا الوضع يعود جزء كبير منه إلى عدم استطاعة النظم التعليمية في الخليج عن تنمية الإنسان، بل تسهم في تعويقه، لقد كانت الثقافة التقليدية تكرس قيم العمل، بينما النمط الثقافي الجديد حول العلاقات إلى علاقات جافة وثقافة تابعة وهجينة.[3]

في تقييم بسيط للتجربة الديموقراطية والتعددية السياسية في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع، نلاحظ عدم وجود رغبة ونية صادقة في الانفتاح السياسي وبناء

---

[1] ـ إسماعيل الشطي، نفس المرجع السابق، ص ص 145 ـ 146.

[2] ـ إسماعيل الشطي، نفس المرجع السابق، ص ص 145 ـ 146.

[3] ـ محسن خضر، نفس المرجع السابق، ص 169.

مؤسسات تشريعية حقيقية. إن التعامل مع التعددية السياسية حكمه التردد والرفض، ويستند ذلك إلى جملة من الأسباب أو المبررات نوضحها في الآتي:-

1 - تنظر بلدان مجلس.ت.د.خ.ع إلى الديموقراطية على أنها نتاج لتطور اجتماعي اقتصادي سياسي وفكري في المجتمعات الأوروبية، وبالتالي فهي لا تخصها نتيجة الظروف التي مرت بها، بينما الظروف التي تعيشها منطقة الخليج لا تماثل تلك الظروف التي شهدها الغرب في القرنين 18 و19. ففي البحرين يقول رئيس الوزراء أن "الديموقراطية التي نريدها لبلدنا هي النابعة من تقاليدنا وعاداتنا والخطأ الذي واجهته الديموقراطية في البحرين هو أنها كانت ديموقراطية مستوردة، ولم تكن ديموقراطية معايشة لأوضاعنا... فقد وجدنا أن ديموقراطية الغرب غير صالحة[1]

2 - إن التحفظ على الآليات التي تنتهجها الديموقراطية ومن ضمنها التعددية السياسية وارد على اعتبار أنها تعارض الإسلام، إنها نسق يؤدي إلى منح ممثل الشعب سلطة التشريع باعتبار أن شعارها هو(حكم الشعب بالشعب.) وهذا يعني اعتداء على الربوبية في التشريع، وأن الذين يضعون أنفسهم في مقام كهذا إنما يعتدون على حق الله ويعتبرون شركاء له في التشريع.[2]

هذا فضلا على أن الديموقراطية والعقيدة اللبرالية تقوم على قيم الإباحة للحريات الفردية بصرف النظر عن الحلال والحرام، وبالتالي فليس هناك ما يجبر العرب على تبني الديموقراطية وهي تعارض العقيدة الإسلامية، إنها تهيئ لأسباب الاختراق الثقافي وتهديد الثوابت وتفكيك البني التقليدية التي تصدت للعدوان عبر التاريخ،[3] وأنها بدعة مستوردة، وكبديل عن ذلك لابد من العودة إلى التراث ورسم تصور جديد للحياة الدستورية والحريات العامة استنادا للخصوصية الثقافية. بالرغم من قناعة هذا الطرح في كثير من جوانبه، إلا أن البعض يرى فيه تشويها للحقيقة، وبأن العودة للتقاليد ما هو إلا مبرر للتشبث بالقبلية والطائفية، فهي دعوة لاختراع التقاليد حتى يجعلوها تستجيب لمتطلبات الحياة المعاصرة.[4] وفي هذا

---

[1] - نقلا عن: محمد غانم الرميحي، الجذور الاجتماعية للديموقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، الكويت، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1984، ص26.

[2] - إسماعيل الشطي، نفس المرجع السايق، ص 140.

[3] - علي خليفة الكواري، نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديموقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المستقبل العربي، العدد 267، ماي 2001، ص 29.

[4] - خلدون حسن النقيب، نفس المرجع السابق، ص 15.

الإطار تمكن التيار المحافظ في أكتوبر 1999 من إسقاط المرسوم الأميري بمنح المرأة حق التصويت والترشيح في الكويت، وهو ما أيدته الحكومة حيث لم تلجأ إلى المحكمة الدستورية.

ـ لمجابهة هذا الطرح، فإنه من الصعب قبول ما يقف ضد مقتضياتها كنظام حكم ومنهج سلمي لإدارة أوجه الاختلاف في الرأي والتعارض في المصالح، إنها توفر الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ورقابة الحكم، وهذه كلها أهداف يتعامل معها الحكم الفردي بحذر شديد وأحيانا بالرفض، إن من ينادي بمبادئ الإسلام عليه أن يحترم كل ما تقدم من قيم الحرية والعدالة لأنها من صميم هذا الدين.

4 ـ تذهب بعض الاطروحات الرافضة للتعددية السياسية في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع، إلى أن ذلك من إنتاج غربي لا يصح إسقاطه على المنطقة باعتبار أن مبرر قيام التعددية غير موجود، فالتنافس بين الأحزاب يكون بتقديم الأفضل للمجتمع، لكن واقع هذه المجتمعات أنها تعيش حياة رخاء بدون عناء.

هذه المعاملة بين الحاكم والمحكوم مبينة على سياسة المجاملة، ولذلك لا تلجأ الحكومات إلى المبالغة في العنف بل تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة، ويلاحظ أن التعامل مع أصحاب الرأي والحجة الدينية والانتماءات التقليدية يكون أكثر لينا من التعامل مع غيرهم من المعارضين.[1] لأن القيم الدينية ومن يتحكم فيها أكثر قربا من الشعب وهذا من منطلق عقيدتهم وإيمانهم، بل قد نجد من يتعاطف معها ويساندها ليس لأنه يؤيدها ولكن لأنه وجد نفسه فيها.

يمكن اعتبار الرخاء الذي تنعم فيه هذه الشعوب بالمخدر الذي لا يترك الفرصة للغضب والاجتماع بين عامة الناس، بل تبقى هناك النخبة المثقفة لوحدها صاحبة المصلحة في الدعوة للديموقراطية نظرا لأنها تملك الوعي الكافي والمحرك، كما أنها تدرك بأن سياسة استنزاف الثروة النفطية على حساب الأجيال القادمة سيجعل البلدان المعنية تندم في يوم من الأيام، حيث لا ينفع الندم. فلحد الساعة لم تتمكن هذه البلدان من تهيئة وإنتاج بديل إستراتيجي يضمن مستقبلها في حالة تراجع قيمة النفط.

---

[1] ـ علي خليفة الكواري ، نفس المرجع السابق، ص 23.

بالرغم من ذلك فإن جزء من هذه النخب المثقفة يعيش أزمة نفسية حيث السباق نحو فرص الثراء المتاحة والمناصب الرسمية المغرية يهمش أغلبيتها ويجعلها أسيرة الوضع القائم، وربما السبب في ذلك هو آلية الضبط السلطوي الريعى التي تتبعها نظم الحكم، لأن ذلك يحول دون نشوء تنظيمات سياسية وبروز قيادات ديموقراطية ترتفع إلى مستوى المسؤولية التاريخية بدلا من الوجهاء الذين يهتمون بالبروتوكولات والإعلام في المناسبات لملء الفراغ فقط.[1] إذ أن هذه البلدان لم تستوف بعد الشروط اللازمة لتبني الديموقراطية كمنهج للحكم، فكيف تبنى التعددية السياسية فيها؟

وكتقييم لما سبق نتوصل إلى أن الحركة الديمقراطية ضعيفة في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع، بالرغم من الفوارق الموجودة من بلد لآخر ولعل أسباب ذلك تعود إلى عنصرين رئيسين:

أولا: غياب وليس ضعف الأحزاب السياسية، حيث كل أنظمة الحكم هناك تعارض قيامها وتحرمها كل القوانين، وإذا وجدت بحكم الأمر الواقع كما في الكويت فهي عبارة عن جمعيات أقرب ما تكون إلى أحزاب سياسية من حيث العضوية والأداء.

ثانيا: عدم قدرة الأفراد والجماعات الذين يبغون التغيير على الانخراط في حركة وطنية ديموقراطية، وهذا نتيجة ضعف التنظيمات الأهلية، وهو ما يوضح بأن من لديهم المصلحة في الديموقراطية مازالوا من دون تنظيم ومن دون قيادات تاريخية.

إن جملة المبررات هذه لم تمكن بلدان مجلس.ت.د.خ.ع من الصمود، ولن تمكنها من ذلك مستقبلا، فغياب التعددية السياسية فيها دفع بجملة من العوامل كي تضغط على مستويات مختلفة من أجل التحرك والانفتاح، لأنها لا تستطيع أن تبقى أسيرة تقاليدها أو خصوصيتها في ظل العولمة الزاحفة، حيث تهاوت الحدود وتغيرت المفاهيم، وتتبعا للمستويات الثلاثة الداخلية والإقليمية والدولية يمكن رسم آفاق التعددية السياسية في هذه البلدان.

4 . آفاق التعددية السياسية في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع.

[1] - نفس المرجع، ص 16.

لا يمكن للبلدان العربية أن تبقى على نمط الاستبداد والبعد عن الحرية، لأن الكارثة ستحل بها من خلال تراكم الأزمات التي ستؤدي إلى الانهيار في النهاية، وبلدان مجلس.ت.د.خ.ع جزء منها، فقد تعودت على فراغ الفضاء السياسي، حيث المجالس التمثيلية تابعة والنقابات خاضعة والجمعيات تنشأ من أجل الدولة وبواسطتها والمجتمع يعاني عجزا عن التعبير.[1]

لقد برهنت الاحتجاجات و المسيرات العفوية للشعوب العربية مساندة لصمود الشعب الفلسطيني خلال الحصار الإسرائيلي و المذابح الجماعية التي ارتكبت ضده في افريل 2002، وكذلك ضد العدوان الأمريكي على العراق في 2003، برهنت على المآزق الذي تعيشه أنظمة الخليج هي الأخرى، بالرغم من ادعائها بأن تلبية الحاجات المادية للمواطنين كفيلة بتحقيق الاستقرار.

ففي ظل العولمة وصعود المجتمع المدني من الصعب على هذه الأنظمة أن تزيد من حدة تسلطها مستقبلا، دون أن يتسبب ذلك في ردة فعل داخلية ودولية تحت ضغط جمعيات حقوق الإنسان والرأي العام عموما، فالانسداد السياسي في هذه البلدان يعبر عن نهاية الإذعان الاجتماعي المفروض قصريا، فعلى السلطة أن تأخذ في عين الاعتبار احتمال انتفاضات وطنية في حالة توسيع دائرة الفقر أو التهميش والإقصاء من دون احترام الحريات.[2]

إن مستقبل التعددية السياسية في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع يتوقف على التغيرات التي ستحدث على المستويات الثلاثة:

أولا: المستوى الداخلي. ثانيا: المستوى الإقليمي. ثالثا: المستوى الدولي.

أولا: على المستوى الداخلي

على غرار كثير من البلدان العربية يمثل الفقر عقبة رئيسية أمام التعددية السياسية إلا أنه في بلدان مجلس.ت.د.خ.ع بالرغم من غياب ظاهرة الفقر إلا أن ذلك لم يؤسس لتعددية سياسية، مما يعني أن هناك عوامل أكثر تأثيرا في هذا السياق.

---

[1] - فؤاد عبد الله، حلقة نقاشية حول مستقبل الديموقراطية في الوطن العربي مع تركيز خاص على مصر، المستقبل العربي، العدد 276 فيفري 2002، ص 113.

[2] - عبد النور بن عنتر، إشكالية الاستعصاء الديموقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 273، نوفمبر 2001، ص 23.

إن زيادة وعي المواطنين بفعل رفع مستوى المعيشة و تعميم التعليم وظهور نخب مثقفة و التغيير الكبير الحاصل في البيئة الاجتماعية والثقافية لهذه المجتمعات، توحي بأن المطالب ستزداد من أجل الانفتاح السياسي، لأن حاجة المجتمع ستزداد لحرية التعبير والتنظيم من خلال تفعيل المجتمع المدني بظهور مؤسسات وتجمعات وجمعيات تلتقي في الدفاع عن مصالحها والتعامل جماعيا مع تطوير سياسة البلاد الداخلية والخارجية.

وبدلا من فتح المجال أمام الفوضى، فما على الأنظمة الحاكمة إلا مساندة شعوبها تدريجيا على التدريب وتعويد الشعب على عمليات الاقتراع في مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيعها عبر الأسلوب السلمي على النقد البناء وإبداء الرأي والاحتجاج وقبول الرأي الآخر، فكلما كان المجتمع المدني قويا ومؤثرا وجدنا مرونة أكثر لدى الحاكم، الذي سيلجأ لا محالة لسياسة معاوية، إذا شدوها أرخاها وإذا أرخوها شدها. فكلما كانت النخبة فعالة ومستقلة كلما كان تأثيرها فعالا.

في نفس السياق يعتبر بعض الباحثين في شؤون المستقبل بأن مؤسسات المجتمع المدني، هي البديل المتوقع للبرلمان في ظل التغيرات التي ستفرضها العولمة عل فكرة الدولة، وهذا في سياق ضرورة تغيير علاقة الطرفين وهو ما يؤدي ببلدان مجلس التعاون إلى تأسيس منظومة ملتقيات خليجية للسعي نحو الديمقراطية.[1]

من ناحية أخرى وتماشيا مع تطور المجتمع من الداخل فلا بد أن يكون هناك انفراج لدى الأسر الحاكمة من فوق، ولقد كان نموذج ذلك فيما قام به أمير البحرين، فعندما جاءت منه المبادرة ـ تحت ضغوط سابقة ـ التقطها الشعب لأنها توفر له مزيدا من المشاركة في الحياة السياسية وحرية التعبير، وإن لم ترق إلى طموحات البعض،[2] فمثلا أدت القلاقل التي برزت في البحرين 94 ـ 1995 إلى ظهور تشكيلات سياسية سرية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين والجبهة الشعبية لتحرير البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرينية وكذا الحركة الدستورية،[3] إلا أنه لم يتم الاعتراف بها كأحزاب سياسية في ما بعد.

---

[1] ـ إسماعيل الشطي، نفس المرجع السابق، ص 147.

[2] ـ إسماعيل الشطي، نفس المرجع السابق، ص 147.

[3] ـ نفس المرجع، ص 12.

ومع ذلك فإن ما يوحي بالتغيير الإيجابي هو رياح التغيير التي أصابت بعض بلدان الخليج، حيث يتطلب الوضع استحداث بنى مؤسساتية فمثلا سلطات تشريعية منتخبة غير موجودة في أغلب البلدان الخليجية فلا بد وأن تكون بضمانات دستورية وتحت رقابة شعبية.

إن وجود الدستور لا يعد ضمانة في حد ذاته، فأغلب بلدان الجنوب لها دساتير لكن الكثير منها وضع على مقاس النظام الحاكم، وإذ تم إسقاط ذلك النظام فإنه يعاد ليصاغ على مقاس الحاكم الجديد!

إن ضعف التنظيم الذي يعطي الحقوق الكافية للمواطنين يجعلهم لا يشعرون بالانتماء الوطني بل إن ذلك سيشجعهم على التمسك بالتنظيم القبلي و الطائفي، فكيف يمكن مع ذلك الحديث عن تأسيس دولة بالمفهوم الحقيقي في ظل التطورات الشاملة التي من الصعب الوقوف ضدها.

وهكذا يتطلب الأمر من أصحاب المصلحة في الديمقراطية أن يكونوا في المستوى سواء أكانوا أفرادا أو جماعات والتي تعبر عن نفسها من خلال أطر معينة كالأندية والجمعيات والمجالس والمساجد ومن خلال العرائض التي تقدمها في فترة الأزمات أو من خلال القوى أو الأحزاب والحركات التي تعبر عن مصالحها ومواقفها بشكل واضح ومنتظم.[1] فبهذه الآليات يمكن توقع الاعتراف بالتعددية السياسية في يوم من الأيام في بلدان مجلس التعاون الخليجي بتأثير من واقعها الداخلي.

ثانيا: على المستوى الإقليمي

من أسباب بطء بلدان الخليج في تبني الديمقراطية ومن ثم التعددية السياسية غياب نموذج ناجح إقليميا ـ عربي أو إسلامي ـ إلا أنه باعتقادنا فإن أكبر عامل إقليمي كان له تأثير في إعادة النظر في المنظومة السياسية الداخلية لبلدان المنطقة هو حرب الخليج الثانية. وهذا على قاعدة "إن التهديد أو الشعور به من الخارج أو من الداخل يعد عنصرا محركا نحو الانفتاح السياسي الداخلي."[2]

---

[1] ـ علي خليفة الكواري، نفس المرجع السابق، ص 13.

[2] ـ غانم النجار، نفس المرجع السابق، ص96.

لقد أحدثت هذه الحرب ثورة في الأوضاع الداخلية لبلدان المنطقة، وأثارت مسألة المشاركة السياسة وأظهرتها على السطح، وبالفعل كان ذلك دافعا مهما لأنظمة المنطقة لتبني نهج التغيير تحت ضغط حركات سياسية عنيفة مما أدى إلى توقع حدوث تغيرات مهمة.[1] فهذه الحرب كشفت لشعوب المنطقة هشاشة أنظمتها وضعفها والاستنجاد بقوى أجنبية لحفظ أمنها وضمان وجودها.

ففي الكويت مثلا وبعد تحريرها، أعلن عن تشكيل كتلتين للعمل البرلماني، كتلة العمل الشعبي وكتلة إسلامية، وهما كتلتان للتنسيق البرلماني تمثلان خطوة يمكن أن تساهم في تطوير العمل السياسي. أما في السعودية فقد طالب المثقفون ورجال الأعمال بالإضافة إلى المعارضة الدينية التي تقدمت بعريضة إلى الملك فهد في ماي 1991، وكذا مطالب القادة الدينيين وأهل الفكر و الرأي بإصلاح التعليم وإدخال إصلاحات على الحياة السياسية، ومما جاء فيها إقامة مجلس شوري مستقل عن كافة الضغوط وأن تعمل السياسة الخارجية وفقا لمصالح الأمة وتجنب التحالفات غير الشرعية.[2] وهي إشارة لرفض الاستنجاد بقوى الكفر لنصرة ديار المسلمين.

ويعزز عملية الانفتاح السياسي في هذا البلد وجود معارضة سعودية في الخارج، ومعارضة شيعية قوية، أما المعارضة الأقوى فهي عناصر إسلامية نشطة في الخارج ولعل قمتها تتجاوز هذا البلد، إنه تنظيم القاعدة الذي يتزعمه أسامة بن لادن، وهو مواطن سعودي، إذ أن مواقفه معروفة من التواجد الأمريكي على الأراضي السعودية باعتبار أن ذلك إذلال وتدنيس للمواقع المقدسة.*

هذا فضلا عن التأثير الذي تحدثه البلدان في بعضها البعض، لقد قلنا عن التغيير الحاصل في البحرين إلى ملكية دستورية، فيمكن لهذا النموذج أن يكون محفزا مستقبلا إلى أن يكون طلبا شعبيا في البلدان الأخرى، أو أن يقوم نظام الحكم بنفس المبادرة التي قام بها أمير البحرين في السعي منها إلى تطويق المطالب الشعبية قبل أن تتفاقم الأوضاع وتصبح محل استقطاب إقليمي ودولي.

---

[1] ـ مفيد الزبيدي، نفس المرجع السابق، ص 11.

[2] ـ غانم النجار، نفس المرجع السابق، ص 105 - 106

* - يمكن اعتبار التفجيرات التي ضربت الرياض في 13 .05 .2003 تسير مع هذا الطرح، بمعنى مع رؤية تنظيم القاعدة، لأنها استهدفت في الأساس مواقع سكنية أمريكية.

ما يلاحظ في هذا المستوى هو توظيف بلدان المنطقة للمشاكل الإقليمية للإبقاء على أوضاعها، فاستمرار قيام الخطر العراقي والإيراني وكذا عدم استقرار الوضع العربي ـ الإسرائيلي، وللتغطية وتبرير التواجد الأمريكي فيها، هذه كلها عوامل مهمة لشد انتباه الرأي العام الداخلي وتوجيهه صوب هذه القضايا التي ترسم كمهددات للأمن القومي الداخلي، مما يستدعي الحذر في الدخول في تناقضات سياسية قد تستغل من جهات خارجية لضرب الاستقرار الحاصل. فالمطلوب إذا تأجيل أي انفتاح سياسي حتى تستقر الأوضاع الإقليمية.

ثالثا: على المستوى الدولي.

عاشت دول الخليج متأثرة فيما مضى بنظام الثنائية القطبية، حيث كانت كيانات وظيفية في خدمة المصالح الغربية وخاصة الأمريكية، ولذلك لم تكن واقعة تحت الضغط لإحداث إصلاحات سياسية ولم تكن ترضى بذلك، حيث كانت تعتبر نفسها غير مؤهلة للديموقراطية بسبب عوامل عديدة، والملفت للانتباه أنها تلتقي في ذلك مع المصالح الأمريكية، هذه الأخيرة كانت تتخوف من بداية انخراط الجماهير في الحركات الوطنية قائدة التقدم.[1] بمعنى أن الديموقراطية كانت ضد المصالح الأمريكية، إذ يقول الأمريكي مايكل هدسون عن ذلك: "إن الجماعات المناهضة للولايات المتحدة كانت ستحظى من خلال البرلمان بقدر كبير من النفوذ مما كان يستدعي في نظر الولايات المتحدة تصفية الديموقراطية في الوطن العربي."[2] إلا أن التحولات العالمية وموجة العولمة التي صاحبت نهاية وضع دولي وبداية آخر مع نهاية الإتحاد السوفيتي وسقوط المعسكر الاشتراكي، تعززت القيم الغربية وأثبتت ميدانيا أنها الأقوى ـ وليس الأصلح بالضرورة ـ ومن هنا جاء الشعور بل وزاد في المطالبة بتبني القيم الغربية، وظهرت الحاجة إلى الشفافية ومشروع التجارة العالمية وحماية الملكية الفردية، وهو ما أدى للضغط على بلدان مجلس التعاون لإحداث إصلاحات سياسية هيكلية، وإذ هي لا تقوى على الرفض فقد حاولت التأقلم مع هذه المتغيرات الدولية الجديدة، بالرغم من عدم وجود قناعة ذاتية لأغلب هذه الدول للقيام بإصلاحات سياسية.

---

[1] ـ عبد الرضا الطعان، الديموقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 7، نوفمبر 1999، ص 12.

[2] ـ مايكل هدسون، الديموقراطية والسياسة الخارجية في العالم العربي، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة 4، العددان1 ـ 2، شتاء ـ ربيع 1993، ص 12.

مع الوضع الدولي الجديد، بدأت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تضغط بشدة، وهو ما يحرج هذه البلدان من أجل لانفتاح السياسي على اعتبار أنه لم يعدد هناك مبرر الدفاع عن أنظمة ديكتاتورية لمجرد أنها صديقة، إلا أن هذه الضغوط لا تمارس بالتدخل المباشر في طبيعة هذه النظم، ولكن بالدبلوماسية الهادئة ووسائل الإعلام وتقارير جمعيات حقوق الإنسان حكومية وغير حكومية. بمعنى أن تأثير الساحة الخارجية وارتباط المصالح لا يعول كثيرا بان تكون صالح إرساء التعددية السياسية في هذه البلدان.

فمن زاوية النظرة الواقعية، فإننا نجد الولايات المتحدة تتعامل مع الديموقراطية والتعددية السياسية بطريقة برغماتية (المنفعة). فإذا كانت هذه الديموقراطية تصب بخيراتها في استمرار سير عمل السوق الحرة التي تضمن لها الوفرة فإنها تكون مقبولة، وإذا كانت تتعارض مع ذلك فيمكن تأجيلها أو إلغائها.

وهكذا يتضح أن الولايات المتحدة تتحدث فقط عن الديموقراطية بينما التزامها الحقيقي هو للرأسمالية الخاصة، فحين يتم تهديد حقوق المستثمرين، يجب أن تزول الديموقراطية على حد تعبير نعوم تشو مسكي.[1]

ويصبح ذلك أكثر تأكيدا إذا تواجدت التيارات السياسية الإسلامية، فالتعددية السياسية التي توصل الإسلاميين للحكم غير مرغوب فيها، بل المطلوب الإطاحة بها والتزوير ضدها وإقصائها مسموحا به. وهذا ما شكك في مصداقية الغرب وأمريكا خاصة عندما تطالب بنشر الديمقراطية ولكن بمعايير معينة، لأنها لو تركت الأمور تسير بشكل عادي فإنها ستؤول إلى مالا يرضاه الغرب على حد تعبير السفير الأمريكي في البحرين سابقا عندما قال: "لو أعطيت الناس هنا حق إنتخاب حكوماتهم فإنك ستجد الأصوليين محتلين سدة الحكم بلمح البصر"[2].

وهكذا يلخص لنا هذا القول الشق المهم من معادلة غياب التعددية السياسية في بلدان مجلس التعاون، فلا الأنظمة الحاكمة ولا التغيرات الإقليمية ولا الوضع الدولي يساعد على ذلك، أو في مصلحته أن تكون التعددية السياسية في هذه البلدان. وبسبب التزوير والضغوط فشلت بعض تجارب التعددية السياسية في العالم العربي،

---

[1] - نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام؟ ترجمة: موسى برهومن عمان، دار الفكر للنشروالتوزيع، 1993، ص25.

[2] - عن: مفيد الزيدي، نفس المرجع السابق، ص 18.

وعندها وجهت أصابع الاتهام إلى الشعوب وتجاربه تلك على أنها لا تصلح لهذه المجتمعات[1]. بينما هي في الواقع كانت نتائجها بعكس تطلعات الدول الغربية.

وفي ظل غياب الإرادة السياسية على الأقل في الآجال القريبة لهذه البلدان في الانفتاح السياسي فإن بلدان الخليج ستبقى معتمدة على الاحتماء بالخارج، بمعنى تحت الحماية الأجنبية لأمد طويل، وستبقى كذلك مادامت هناك تكتلات في الداخل معادية للدستور والديموقراطية وتنظر إليها كبدعة مستوردة، ومادام هناك ريع بترولي يمكن الأنظمة الحاكمة من تقديم الخدمات اللازمة كالتعليم والصحة والترفيه، إلى درجة هدر حكومي للموارد الوطنية فإنه من الصعب الحديث عن تعددية سياسية في الآجال القريبة، بل وفي حالة وجودها فلن تكون أحسن مما هي في البلدان العربية الأخرى التي يقال أنها قطعت شوطا في التعددية السياسية حيث يظهر ذلك في الشكل أكثر ما يبرز في الواقع والممارسة.

[1] - أنظر: وحيد عبد المجيد، حالة التطور الديموقراطي في العالم العربي 1994، في: التقرير الإستراتيجي العربي 1994، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، القاهرة، 1995، ص ص 251 - 267.

الخاتمة: التعددية السياسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي غير موجودة، وهذا لم يمنع من نشوء تنظيمات سياسية في بعض بلدان هذا التجمع، إلا أنها لحد الآن لم تفتك الاعتراف القانوني، بخلاف ما هو موجود في أغلب البلدان العربية الأخرى بدرجات متفاوتة. من خصوصيات بلدان مجلس التعاون الخليجي أنها تتماثل في التركيبة الاجتماعية، إذ تعتمد أساسا على نظام القبيلة كما تشترك في كثير من الأعراف الموروثة عبر التاريخ الطويل، ولم تتمكن من إلغاء ذلك، بالرغم من محاولتها الظهور بمظهر الدول الحديثة طلبا للاندماج في المجتمع الدولي الحديث، مستغلة توفرها على إمكانيات مادية هائلة وفرتها لها العائدات النفطية الضخمة وكذا الموقع الجغرافي الجيد.

إن هذه الإمكانيات في اعتقادنا لا تقل أهمية عن العناصر الأخرى التي لجمت التعددية السياسية، إذ أن هذه التعددية وكأنها فقدت مبرر وجودها في ظل الرخاء الذي تعيشه شعوب المنطقة، لدرجة أن الحزب السياسي إذا وجد فإن ما سينادي به من خلال برنامجه يكاد يكون متوفرا للشعب. من خلال ذلك أصبحت التعددية السياسية، لا تهم إلا المثقفين والنخبة، وهؤلاء لم يتمكنوا من جمع الناس حولهم، فعليهم أن يتوجهوا أولا إلى تنظيم المجتمع المدني وتوفير حرية التعبير وإنشاء بنى سياسية تضمن حق المواطن. إن الأسلوب الذي يدار به الحكم في هذه البلدان والاستقرار السياسي الموجود مقارنة مع بلدان عربية أخرى يدفع إلى مزيد من البحث حول الآليات التي تستخدمها الأنظمة الحاكمة لحمل شعوبها على عدم الاندفاع بقوة للمطالبة بتعددية سياسية توفر التناوب على الحكم وتخلق تقاليد سياسية تتماشى والموجة العالمية الحالية.

لقد شكلت التعددية السياسية على الشاكلة الغربية نموذجا مفضلا لبعض البلدان العربية الأخرى، بالرغم من بساطة التجربة إلا أن بلدان مجلس التعاون الخليجي اتخذت من مبرر عدم توفر شروط قيام التعددية فيها لتستمر في النهج الذي سارت عليه، خاصة إذا علمنا أنها مدعمة بمظلة الوضع الدولي الحالي بقيادة الولايات المتحدة، فما يهم هذه الأخيرة ليس الديموقراطية الحقيقية التي قد توصل للحكم تيارا من المرجح أن يكون إسلاميا يقف ضد مصالحا، بل يهمها نظاما يضمن استمرار هذه المصالح وهي تعطيه مبرر البقاء والاستمرار إلى حين، وهذا الطرح يلتقي مع مصالح الأسر الحاكمة التي تعمل على إيجاد مبررات عدم التغيير ولو إلى حين.